

**تحليل العلاقة بين الضرائب الجمركية واسعار الصرف في العراق باستعمال
انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)**

*The Analysis of Relationship between the Customs Taxes
and Exchange Rates In Iraq using the Autoregressive
Model of ARDL*

Prof. Mahdi Sahar AL-Jibouri
Harith Raheem Atia

أ.د مهدي سهر الجبوري^(١)
حارث رحيم عطية^(٢)

المستخلص

ان للضرائب الجمركية دورا بارزا في تمويل إيرادات الدولة فأنها تحقق دخلا اضافيا للموازنة العامة والذي يعمل على تخفيف العجز المالي، ويبرز تأثير هذه الضرائب بشكل واضح اذا ما تم ادارتها بشكل سليم خالي من الفساد الاداري والمالي والعمل على تحقيق اهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بما يخدم المصلحة العامة، إذ انها تشكل ثلث إيراد الضرائب في الدول النامية.

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها بان اثر تغير سعر الصرف فعال في زيادة الضرائب الجمركية وذلك من خلال وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بينهما.

وعن طريق قياس العلاقة بين الضرائب الجمركية و سعر الصرف و تحليلها، وتم الحصول على نتائج النماذج القياسية باستعمال انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، والذي يعد من الاساليب القياسية المتقدمة، ويعتمد هذا النموذج على اختبار استقرارية السلاسل الزمنية، ويعطي نتائج عن طبيعة العلاقة في الاجلين القصير (نموذج تصحيح الخطأ) وكذلك نتائج للأجل الطويل. وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات من اهمها وجود علاقة توازنية طويلة الاجل فضلا عن العلاقة ق صيرة الاجل بين متغيرات

^١ - وزارة الزراعة.

^٢ - كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء.

———— تحليل العلاقة بين الضرائب الجمركية واسعار الصرف في العراق باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

الدراسة، وكانت سرعة التكييف لدالة الضرائب الجمركية (٠,٥٢-) ومن ثم فان الاختلالات التي يمكن أن تحدث سوف يتم تصحيح ٥٢٪ منها في السنة نفسها واعادتها تجاه القيمة التوازنية طويلة الاجل.

Abstract

The customs taxes are prominent in the financing of the state revenues, they achieve additional income for the general budget, which works to alleviate the fiscal deficit, and highlights the impact of these taxes clearly if they are managed properly free of administrative and financial corruption and work to achieve their economic, social and political objectives, Accounting for one-third of tax revenue in developing countries.

This study is based on the hypothesis that the effect of change in the exchange rate is effective in increasing customs taxes through a long-term balance between them.

And by measuring and analyzing the relationship between customs taxes and exchange rates. The results of the standard models were obtained using the ARDL model, which is one of the advanced standard methods. This model is based on the time series stability test and gives results on the nature Short term relationship (error correction model) as well as long term results. The study reached a number of conclusions, the most important of which is the existence of a long-term equilibrium relationship as well as the short-term relationship between the variables of the study. The rate of adjustment of the customs duties function was 0.52. Therefore, the imbalances that could occur will be corrected 52% And its return to long-term equilibrium value.

المقدمة

يشكل سعر الصرف عنصراً مهماً في العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال تسهيل عملية التبادل التجاري الدولي، كما له دوراً بارزاً في التأثير على القدرة التنافسية للاقتصاد، وعلى باقي المتغيرات الاقتصادية الكلية كالتضخم، ووضعية ميزان المدفوعات، والنمو الاقتصادي وغيرها، فمن خلال سعر الصرف يمكن تحديد اسعار السلع والخدمات المحلية في الخارج وكذلك السلع والخدمات الاجنبية في الداخل، من اجل قيام التجارة بين مختلف البلدان.

كما تعد الضرائب الجمركية من اهم موارد ميزانيات الدول المختلفه ولاسيما في الدول النامية، إذ ان الهدف الواضح من فرض هذه الضرائب هو الحصول على ايرادات للحكومة تمكنها من تخفيض العجز او زيادة الفائض في الموازنة العامة للدولة. وعندما تفرض الحكومات ضرائب جمركية بغرض زيادة ايرادها فإنها تفرضها على السلع التي تكون مرونة الطلب عليها منخفضة لتحقيق زيادة في حصيلتها الحكومية من هذه الايرادات وبالعكس.

أولاً: أهمية البحث

تتركز أهمية البحث من معرفة مدى مساهمة تأثير تغير سعر الصرف على الضرائب الجمركية في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث.

ثانياً: مشكلة البحث

رغم الطابع الربعي للاقتصاد العراقي وما ينتج عنه من تقلبات في الإيرادات النفطية، إلا أنه يلاحظ ضعف الاهتمام في دور الضرائب بشكل عام والضرائب الجمركية على وجه الخصوص إضافة إلى عدم فاعلية إدارة سعر صرف الدينار العراقي.

ثالثاً: أهداف البحث

تتمحور أهداف البحث في:

١. دراسة وتحليل الضرائب الجمركية وسعر الصرف.
٢. قياس و تحليل العلاقة بين الضرائب الجمركية و سعر الصرف.

رابعاً: فرضية البحث

يفترض البحث بان اثر تغيير سعر الصرف فعال في زيادة الضرائب الجمركية وذلك من خلال وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بينهما.

خامساً: منهجية البحث

يعتمد البحث على استخدام الاسلوب التحليلي عن طريق تحليل تطور البيانات عبر المراحل التاريخية واستقراء الواقع الاقتصادي وتحليل الظواهر الاقتصادية خلال مدة الدراسة ومتابعة تطورها الزمني ومن ثم استنباط الاتار المترتبة على ذلك، فضلاً عن استخدام انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) لتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة.

سادساً: الحدود الزمانية والمكانية

تضمن هذا البحث المدة من ١٩٨٨-٢٠١٧ مقسمة على مدتين زمنييتين هما:
١- المدة من ١٩٨٨-٢٠٠٢ شهدت هذه المدة حرب الخليج الاولى و الثانية وفرض العقوبات الاقتصادية والتي تعد الحقبة الاكثر قسوة بالنسبة للعراق.
٢- المدة من ٢٠٠٣-٢٠١٧ تميزت هذه المدة بانتهاء مدة العقوبات الاقتصادية وتوجه العراق نحو اقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي بالافادة من الإيرادات النفطية.
اما الحدود المكانية فقد اختصت بالعراق كحالة دراسية.

المبحث الأول: اطار مفاهيمي للضرائب الجمركية وسعر الصرف

المطلب الاول الاطار العام للضرائب الجمركية

اولاً: مفهوم الضرائب الجمركية (التعرفة الكمركية)

تعرف الضرائب الجمركية بانها ضريبة غير مباشرة تفرض على السلع والمنتجات عند استيرادها او تصديرها^(٣)، كما يعرفها البعض على انها ضريبة يتم فرضها على بضاعة ما عند عبورها للحدود الدولية، وتعد الرسوم الجمركية على الواردات من اشهر تلك الرسوم^(٤).

وسميت من قبل البعض بالرسوم الجمركية وعرفت على انها رسم يفرض على السلع التجارية (واردات وصادرات) التي تعبر الحدود الدولية للبلد او المنطقة الجمركية^(٥)، حيث ان اهم ما يميز الرسم عن الضريبة بحسب النصوص المالية هو ان الرسم مبلغ من المال يدفعها الفرد الى الدولة مقابل ارتفاعه بخدمة معينة تؤديها له ويترتب عليه نفع خاص الى جانب النفع العام، اما الضريبة فهي اقتطاع نقدي جبري يتحمله المكلفون بصفة نهائية بدون مقابل تفرضها الدولة لتحقيق اهدافها^(٦) اذ ان الهدف من فرض الضرائب الجمركية يقسم الى:-

أ. هدف تمويلي:- ويقصد بهذا الهدف هو توفير الاموال من فرض الضرائب الجمركية واستخدامها في تمويل جزء من متطلبات الانفاق الحكومي الذي تحويه الموازنة العامة، ففي البلدان النامية زادت الاهمية التمويلية للضرائب الجمركية واصبحت تمثل بندا مهما من بنود اليرادات العامة لهذه البلدان، والمبرر الاساسي لذلك هو رغبة هذه البلدان في تمويل الانفاق الحكومي المتزايد لديها، لاسيما في ظل انخفاض الموارد ورغبتها في تحقيق التخصيص الامثل لهذه الموارد^(٧).

ب. هدف حمائي:- يقصد به ان فرض الضريبة من قبل الحكومة على السلع المستوردة هو من أجل حماية الصناعة المحلية الناشئة من المنافسة الاجنبية^(٨)، وتتخذ ضرائب الحماية احد الشكلين او كليهما^(٩).

ثانياً: اقسام الضرائب الجمركية

أ. ضريبة الاستيراد:- وهي الضريبة التي يتم فرضها على البضائع الاجنبية المستوردة من الخارج برسم الاستهلاك في الداخل والبضائع التي تسحب من المناطق الحرة للاستهلاك المحلي حيث تعد من اهم انواع الضرائب اذ يرى البعض انها الاصل في الضرائب الكمركية، وتمتاز بغزارة حصيلتها وتحفيزها للتنمية الاقتصادية ودعم القطاعات الاقتصادية من حيث حماية الصناعة الناشئة او باعفاء المدخلات للمشاريع

^٣ - حلمي البسيوني، حسابات الضرائب الجمركية، القاهرة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، ١٩٨٦، ص ٣.

^٤ - مودرخاي كريانين "الاقتصاد الدولي، مدخل السياسات" ترجمة منصور، محمد ابراهيم. وعلي مسعود عطية، الرياض - السعودية، دار المريخ للنشر، ٢٠٠٧، ص ٩٢.

^٥ - غازي صالح الطائي، الاقتصاد الدولي، الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٩٩، ص ٢٨٢.

^٦ - عبد الغفور ابراهيم احمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران للنشر، ص ٢٣٨، ص ٢٥٤.

^٧ - محمود عبد الرزاق، اقتصاديات الجمارك بين النظرية والتطبيق، القاهرة، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩، ص ٢٥ - ٢٦.

^٨ - W. Charles Sawyer, Richard L. Sprinkle, International economics, 3th, United State Or Canada, 2009, p143

^٩ - عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، مصدر سابق، ص ٢٥٩ - ٢٦٠.

التنمية، مع تعزيزها لاعتبارات الامن القومي بخلق الجو الملائم لقيام صناعات تنتج سلعة معينة محلياً وقد يتعذر الحصول عليها في اوقات الحروب وماشابه ذلك^(١٠).

ب. ضريبة التصدير:- وهي الضريبة التي يتم فرضها على السلع المصدرة للخارج فقط ويكون الهدف منها الحد من تصدير سلعة معينة لقابلة حاجة إليها في الداخل، وبذلك فان هذا الاجراء يدخل ضمن السياسة الاقتصادية للدولة بصفة عامة اكثر مما يدخل ضمن السياسة التجارية^(١١)، حيث هنالك عدة حالات لفرض الضريبة على الصادرات، الحالة الاولى عندما تكون الدولة محتكرة لانتاج سلعة ما على المستوى الدولي وتستغل مركزها الاحتكاري في فرض ضريبة على صادرات السلعة يدفعها المستورد، الحالة الثانية فرض ضريبة على صادرات بعض الموارد الطبيعية من اجل الحفاظ على الرصيد المتاح منها حتى تتمتع الاجيال المقبلة بنصيبها منه كالاشخاب وبعض المعادن، الحالة الثالثة عندما تفرض الدولة ضريبة على صادرات المواد الخام من سلعة ما مع اعفاء صادراتها بعد تصنيعها محلياً، وذلك بغرض تشجيع التصنيع المحلي لها^(١٢).

ثالثاً: اشكال الضرائب الجمركية

١. الضريبة الجمركية القيمية:- وهي الضريبة التي تفرض كنسبة مئوية وفقاً للقيمة النقدية للسلع المتاجر بها^(١٣)، على سبيل المثال يتم تحصيل ٥٪ من قيمة السيارة المستوردة كرسوم كمركي، وهنالك اسلوبان لتحديد قيمة السلعة، الاول: سعر سيف (CIF) والذي يعني ان السعر يتضمن تكاليف الشحن والتأمين حتى ميناء المقصد، اما الثاني: سعر فوب (FOB) والذي يعني سعر السلعة عند ميناء الشحن مما يعني استبعاد تكاليف الشحن من القيمة^(١٤).
٢. الضريبة الجمركية النوعية:- تعني فرض رسوم كمركية محددة كرسوم ثابت لكل وحدة من البضائع المستوردة، مثلاً يتم فرض \$3 كرسوم كمركي للبرميل الواحد من النفط^(١٥).
٣. الضريبة الجمركية المركبة:- تتألف هذه الضريبة من النوعين السابقين اي من الضريبة النوعية والقيمية، مثلاً فرض ضريبة كمركية بمقدار ٤ دولار لكل طن مستورد أضافة الى ٣٪ من قيمة السلعة المستوردة، وهذا النوع من الضرائب يكون شائعاً في المنتجات الزراعية التي تتجه اسعارها الى التقلب^(١٦).
٤. الضريبة الجمركية المنفردة:- تعني قيام الدولة بوضع تعريف واحد للسلعة دون تمييزها بين المصدر الذي اتت منه هذه السلعة، لذلك فهي تسمى بالتعريف ذات الفئة الواحدة او العمود الواحد، وقد تم تطبيق هذه

١٠- سونيا آرزووني وارتان، الدور الاقتصادي للضرائب الجمركية في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد العاشر، العدد ٣٣، ٢٠١٥، ص ٤٨

١١- سامي السيد، الاقتصاد الدولي، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ١٢٩

١٢- السيد محمد احمد السريتي، التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، جامعة الاسكندرية، ط ١، ٢٠٠٨، ص ١٥٤

١٣- Dennis.R.Appleyard and Alfred J., International Economics, 5th, Americas New York, 2006, P250

١٤- موردخاي كريانين، مصدر سابق، ص ٩٥.

١٥- Paul R. Krugman, Maurice Obstfeld, Marc J. Melitz., International Economics Theory&Policy, 16th, America, 2012, P192

١٦- W.Charles Sawyer, Richard L.Sprinkle, Op.Cit, p144

تحليل العلاقة بين الضرائب الجمركية واسعار الصرف في العراق باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

الضريبة في الماضي في الكثير من دول العالم، إلا انه منذ الستينيات توجهت معظم الدول الى تطبيق الضريبة الجمركية التي تحتوي اكثر من فئة (١٧).

٥. الضريبة الجمركية المزدوجة:- تعني قيام الدولة بوضع تعريفتين للسلعة الواحدة، حدود دنيا وفقا للدولة التي تستورد منها او تصدر اليها في اطار التعاون الاقتصادي، وحدود عليا (التعريفة القصوى) تمثل التعريفية العامة اي تطبق بصفة عامة على كافة الدول بلا قيود (١٨).

٦. الضريبة الجمركية الثلاثية:- تعني قيام الدولة بوضع ثلاث تعريفات للسلعة الواحدة، بحيث تطبق كل تعريفية على مجموعة معينة من الدول، وهذا يعني ان كل دولة تقسم دول العالم من الناحية الجمركية الى ثلاثة اقسام وتطبق على كل قسم منها ضريبة معينة (١٩)، حيث انها تعطى للدول التي يجمعها تقارب سياسي او جغرافي او تنظيمات او اتحادات.

رابعاً: الاثار الاقتصادية للضرائب الكمركية

أثر الضريبة على الاستثمار

يظهر أثر الضرائب الجمركية في تشجيع الاستثمارات من خلال الاعفاءات الضريبية والتي تتخذ عدة اشكال منها اعفاء استيراد الاصول الرأسمالية والآلات ووسائل النقل والمواد الاولية من الضرائب الجمركية والتي تخفض من تكاليف المشروع سواء في مرحلة الانشاء والتأسيس ام في اثناء ممارسة النشاط الاقتصادي، كما ان مثل هذه الاعفاءات تشجع المستثمر على أستيراد اجود مستلزمات الانتاج مع استيراده لوسائل النقل والمواصلات المناسبة لطبيعة نشاطه (٢٠)، كما ان اعفاءات التصدير من الضرائب الجمركية تعمل على تشجيع التصدير خاصة بالنسبة للمشاريع الخاصة، ومن خلال ما تحصل عليه من عملات اجنبية جراء زيادة تصدير المنتجات الوطنية سوف يمكن هذه المشاريع من استيراد ما تحتاج اليه من الآلات ومعدات اولية وغيرها مما يحتاج اليه المشروع لإنتاجه، مما يؤدي الى زيادة الاستثمار والتوسع فيه، كما يؤدي اعفاء التصدير الى جعل المنتجات الوطنية تحتل موقعاً تنافسياً في داخل الاسواق الدولية وهذا مايشجع التوسع في الانتاج (٢١).

اثر الضريبة على ميزان المدفوعات

يمكن بيان الاثر الفعال للضرائب الجمركية على ميزان المدفوعات من خلال تأثيرها على الكميات الاقتصادية والمالية المكونة لهذا الميزان، فعندما يتسم الطلب على الاستيرادات بالمرونة العالية فانه سوف يتسم بالحساسية الشديدة لأي تغير في السعر، وبذلك فان فرض ضرائب على الاستيرادات تمكن الدولة من معالجة الاختلال في ميزان مدفوعاتها وتخفيف الضغوطات وضمان الحصول على فائض، كما يمكن لزيادة الصادرات وتطويرها وزيادة تصنيع المواد الاولية الى زيادة الضرائب الجمركية وبالتالي زيادة الايرادات المالية وتحسين ميزان

١٧- محمود عبد الرزاق، مصدر سابق، ص ٢٢-٢٣.

١٨- رعد حسن الصرن، اساسيات التجارة الدولية المعاصرة، الجزء الاول، دمشق، سوريا، دار الرضا للنشر، ٢٠٠٠، ص ٢٩٢.

١٩- رعد حسن الصرن، المصدر سابق، ص ٢٩٢.

٢٠- يونس احمد البطريق، حامد عبد المجيد دراز، النظم الضريبية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٣، ص ١٣٤-١٣٥.

٢١- بان عبد القادر الصالح، الضرائب الجمركية في العراق والاثار المترتبة عليها، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠١١، ص ٣٥٣.

المدفوعات، خاصة اذا كان الطلب على صادرات الدولة يتسم بدرجة من عدم المرونة وان الدولة تتمتع بمركز احتكاري او شبه احتكاري في الانتاج^(٢٢).

المطلب الثاني: الاطار العام لسعر الصرف

اولاً: مفهوم سعر الصرف

يقصد بسعر الصرف بأنه سعر احد العملات اتجاه عملة ثانية، أي انه يمثل عدد وحدات من العملة المحلية لكل وحدة واحدة من العملة الاجنبية وبالعكس^(٢٣)، ويعرفه البعض على انه المعدل الذي تتعامل به عملة معينة بعملة دولة أخرى، او ذلك القدر من العملة الوطنية اللازم لشراء وحدة واحدة من العملة الاجنبية^(٢٤)، وان لسعر الصرف عدة اشكال منها:-

١. اسعار الصرف الحقيقية والاسمية

يعرف سعر الصرف الاسمي بأنه سعر العملة الأجنبية بقيمة تمثلها من العملة المحلية وهو السعر المعلن من قبل الحكومة كسعر رسمي لعملتها مقابل العملات الأخرى، وعادةً ما تلجأ الدولة لتحديد سعر صرف رسمي خاص بها وذلك من اجل زيادة حجم صادراتها وتخفيض تكلفة شراء النقد الأجنبي، وكذلك دعم استيرادات بعض السلع وإعاقه المعاملات التي يقوم بها القطاع الخاص في مجال الاستيراد، وفي الواقع ان أسعار الصرف الاسمية ليست بالمؤشر الذي يعبر بشكل حقيقي عن قيمة العملة، ونظراً لكونه يتجاهل التضخم الحاصل بين البلد المحلي والدولة الأجنبية، لذلك ظهر مفهوم جديد وهو سعر الصرف الحقيقي^(٢٥).

أما سعر الصرف الحقيقي فيقصد به هو سعر الصرف الاسمي معدلاً وفقاً لنسبة مستوى الأسعار المحلية نسبة إلى مستوى الأسعار في الخارج^(٢٦)، وفي أغلب الاحيان يعد سعر الصرف مقياساً لارتفاع او انخفاض قيمة العملة الحقيقية في اي بلد، ويربط بين الارقام القياسية للاسعار وبين سعر الصرف الاسمي وفقاً للصيغة الاتية^(٢٧): $RE = \frac{Pd}{e.Pf}$ حيث ان Re -: سعر الصرف الحقيقي e :، سعر الصرف الاسمي، Pd : الارقام

القياسية للاسعار الاجنبية، Pf : الارقام القياسية للاسعار المحلية

٢٢- عادل فليح العلي، طلال محمود، اقتصاديات المالية العامة، مصدر سابق، ص ١٥٦-١٥٧

٢٣- James Gerber, Op. Cit, P209.

٢٤- سميح مسعود، الموسوعة الاقتصادية، بيروت، لبنان، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط٢، ١٩٩٧، ص ٨٩

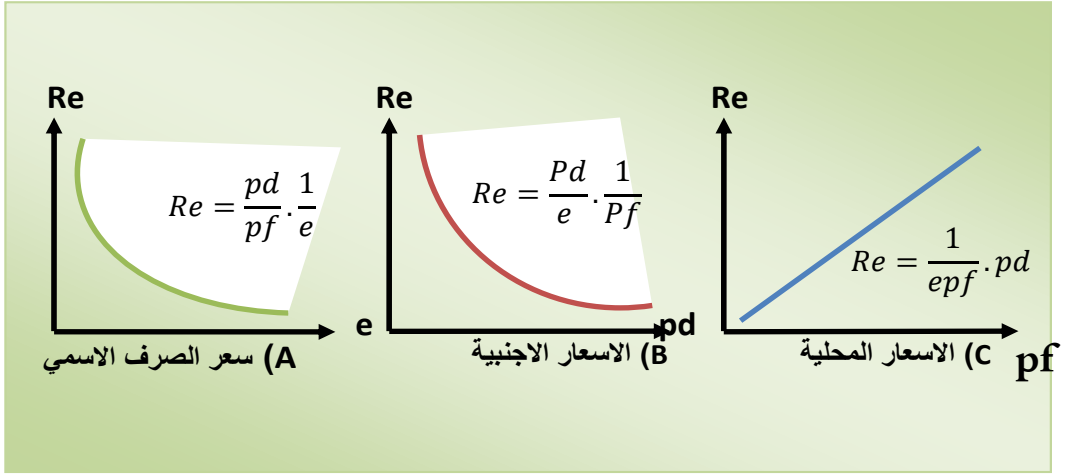
٢٥- بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، معهد التخطيط العربي، جسر التنمية، العدد (٢٣)، السنة الثانية، الكويت، نوفمبر، / تشرين الثاني، ٢٠٠٣، ص ٣.

٢٦- Steven Husted and Michael Melvin, Op. Cit, p364.

٢٧- عبد الحسين جليل الغالي، سعر الصرف وادارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار الصفاء، عمان، ٢٠١١، ص ٢٠

تحليل العلاقة بين الضرائب الجمركية واسعار الصرف في العراق باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

ومن المعادلة السابقة نجد ان سعر الصرف الحقيقي يرتبط بعلاقة عكسية مع سعر الصرف الاسمي، وكذلك يرتبط بعلاقة عكسية مع الارقام القياسية الاجنبية، لكن يرتبط سعر الصرف بعلاقة طرية مع الارقام القياسية المحلية، فان ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يؤدي الى ارتفاع الاسعار المحلية وكما في الشكل الاتي:-
شكل (١) علاقة سعر الصرف الحقيقي بسعر الصرف الاسمي والاسعار المحلية والأجنبية^(٢٨)



اسعار الصرف الحالية والاجلة

يعرف سعر الصرف الحالي:- بانه معدل الصرف الذي من خلاله تتم المتاجرة بالعملات بتسليم حاضر حيث تتم المبادلة ويتم الاتفاق على تسليم العملة عند تاريخ الشراء^(٢٩)، ويعرف سعر الصرف العاجل على أنه سعر الصرف الاجنبي المطبق في عمليات الشراء والبيع للعملات الأجنبية مقابل التسليم في الحال^(٣٠).
اما سعر الصرف الاجل (المستقبلي):- فهو يمثل تحديد اتفاق وتاريخ استلام في المستقبل بغض النظر عن التغيرات التي تطرأ على اسعار الصرف، فانه يظل ثابتاً حتى لو تغير سعر الصرف اليومي وحسب شروط العقد المتفق عليه، وعادة ما يتم التعاقد المستقبلي لحماية المشتريين من ظروف عدم التأكد والمخاطرة المستقبلية^(٣١)، يعرفه البعض على انه معدل الصرف الذي يؤمن التسليم المستقبلي، وتحدد مدد التسديد ما بين (٣٠، ٦٠، ٩٠، ١٨٠) يوماً، وتكون تكلفة المعاملات الاجلة أعلى من المعاملات الحالية^(٣٢).

سعر الصرف المعدل

ويرتبط هذا السعر بواقع ميزان المدفوعات، أي انه مرتبط بالصادرات والواردات ويمكن صياغته بالطريقة

$$AER = F(1 + \frac{M-X}{X}) - \text{الاتيية}^{(٣٣)}$$

٢٨- المصدر: عبد الحسين جليل الغالبي، سعر الصرف وادارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار الصفاء، عمان، ٢٠١١، ص ٢٠.

٢٩- طالب محمد عوض، مصدر سابق، ص ٣٨٣.

٣٠- السيد متولي عبد القادر، مصدر سابق، ص ١١٨.

٣١- ماهر كنج شكري، مروان عوض، المالية الدولية، دار حامد للنشر، عمان، ٢٠٠٤، ص ٣٠٩.

٣٢- توماس ماير واخرون، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة السيد احمد عبد الخالق واحمد بديع، دار المريح، ٢٠٠٢، ص ٦٥١.

٣٣- هوشيار معروف، مصدر سابق، ص ٣٠٦.

اذن AER تمثل سعر الصرف المعدل و F: سعر الصرف الجاري
X: قيمة الاستيرادات المحتسبة بالعملة المحلية و M: قيمة الصادرات المحتسبة بالعملة المحلية

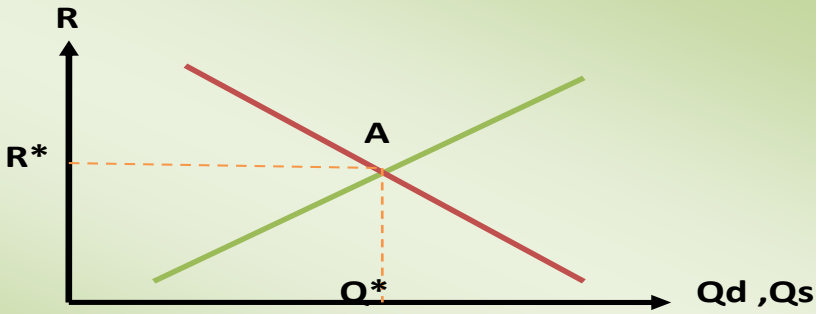
سعر الصرف التقاطعي

يعرف بأنه سعر عملة مقابل عملة اخرى من خلال علاقة هاتين العملتين بعملة ثالثة مشتركة، فاذا عرفنا سعر الدولار مقابل عملتين فانه يمكن ان نجد سعر التقاطع لها بين العملتين مقابل بعضها البعض، وهناك عدة شروط يجب توفرها منها، من هو البنك الذي يقوم باحتساب السعر ونوع العملة المشتراة او المباعة، وما هو السعر المطلوب^(٣٤).

ثانياً: تحديد سعر الصرف

يتحدد وضع التوازن لسعر صرف عملة ما في السوق من خلال قوى العرض والطلب. أما سعر الصرف التوازني يعرف بأنه ذلك السعر الذي تتكافأ عنده الكمية المطلوبة من عملة معينة مع الكمية المعروضة من هذه العملة^(٣٥)، وهذا يعني أن سعر الصرف شأنه شأن أي سعر في السوق يتحدد من خلال تقاطع منحنى العرض والطلب، حيث يوضح الشكل (٢) بأن السعر التوازني (R^*) يتحدد عند النقطة A عند تقاطع منحنى الطلب مع منحنى العرض وعندها تتحدد الكمية التوازنية (Q^*) وإذا ما $>$ وصل اختلال بين العرض والطلب على الصرف الأجنبي فان سعر الصرف سيتغير ارتفاعاً أو انخفاضاً وفق تغير العرض والطلب عليه.

شكل (٢) تحديد سعر الصرف التوازني



المصدر :- جيمس جوارتيني ، وريجارد استروب ، (الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص) ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، ١٩٨٨ ، ص ٥٤٩

^{٣٤}- ماهر كنج شكري، مروان عوض، امصدر سابق، ص ٢٤٨- ٢٥٧

^{٣٥}- جوزيف دانيالز، ديفيد فأنهور، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، الرياض، ٢٠١٠،

ثالثاً: العوامل المؤثرة على سعر الصرف

١. معدلات التضخم

يقصد بمعدلات التضخم هي النسبة المئوية للتغير في المستوى العام للأسعار في الاقتصاد من فترة زمنية لأخرى^(٣٦)، حيث ان الارتفاع في معدلات التضخم يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية ومن ثم تدهور سعر صرفها، بشرط ان يكون معدل التضخم الأجنبي ثابت مما يزيد من تدهور قيمة العملة المحلية والمنعكس على سعر الصرف الأجنبي لها^(٣٧)، حيث زيادة معدلات التضخم الاجنبي بنسبة اكبر من التضخم المحلي يجعل الصادرات المحلية أكثر منافسة في الاسواق العالمية، ويجعل اسعار السلع المستوردة اعلى من اسعار السلع المحلية، ويترتب على ذلك زيادة الطلب الاجنبي على السلع والخدمات المحلية مما يؤدي الى زيادة الطلب الاجنبي على العملة المحلية، وهذا يؤدي الى زيادة تدفق رؤوس الاموال الاجنبية الى الداخل ومن ثم ترتفع قيمة العملة المحلية^(٣٨).

سعر الفائدة وسعر الخصم

يرى بعض الاقتصاديين ومنهم الاقتصادي السويدي (فكسل) بوجود علاقة طردية بين سعر الفائدة وسعر الخصم وأن لكل منهما تأثيراً واحداً في ميزان المدفوعات، حيث أن زيادة سعر الخصم يؤدي إلى زيادة معدل الفائدة ويؤدي ذلك إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية بدافع الربح، مما يؤدي الى زيادة عرض العملة الأجنبية وزيادة الطلب على العملة الوطنية والذي من شأنه يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف والعكس صحيح في حال انخفاض سعر الفائدة، وقد استشهد (فكسل) على صحة ذلك من تجارب البنوك المركزية التي تلجأ إلى رفع سعر الخصم للعمل على تحسين مركز العملة الخارجي^(٣٩).

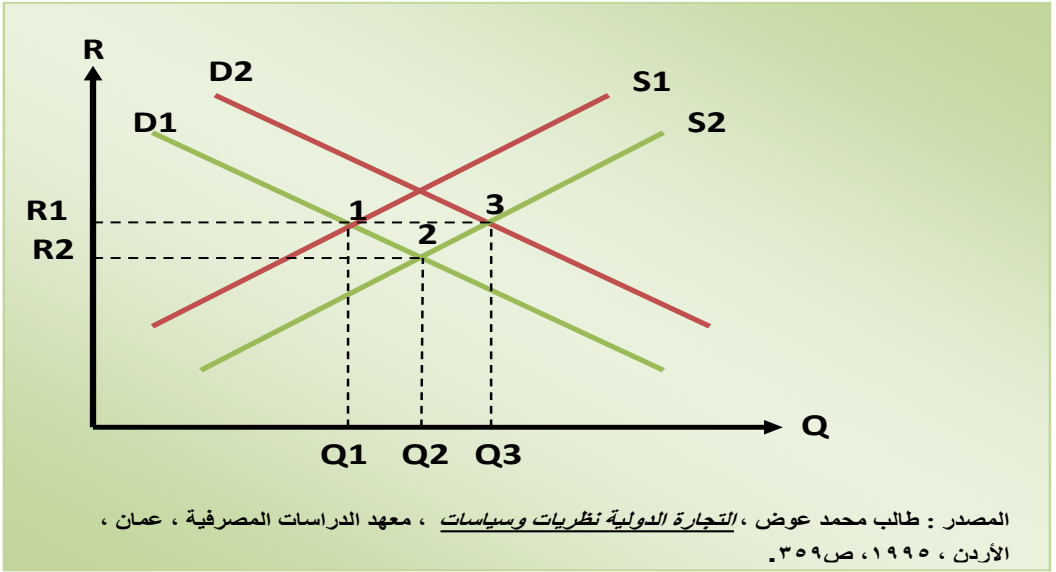
36- Joseph G. Nellis, Daved Parker, Op. Cit, P258.

37- بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، الطبعة الأولى، مجد للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ٢٠٠٣، ص ١٢١-١٢٢.

38- هيل عجمي جميل الجنابي، التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، ط ٢٠١٤، ص ١٠٠.

39- محمد عبد العزيز عجمية وصبحي تادرس قريضة، "النقود والبنوك والتجارة الخارجية"، مطبعة الكرنك، الإسكندرية ١٩٧٠،

شكل (٣) اثر تغيرات سعر الفائدة على سعر الصرف الأجنبي



يوضح الشكل (٣) اثر ارتفاع سعر الفائدة المحلي على سوق الصرف الأجنبي حيث ينتقل منحنى العرض لليمين من المنحنى S1 الى المنحنى S2 مما يؤدي الى انخفاض سعر الصرف الأجنبي من E1 إلى E2 وهذا يعني زيادة قيمة العملة المحلية، وان ارتفاع أسعار الفائدة في الخارج ستؤدي الى زيادة الطلب على العملات الأجنبية، وعند انخفاض أسعار الفائدة يحدث العكس^(٤٠).

عرض النقد

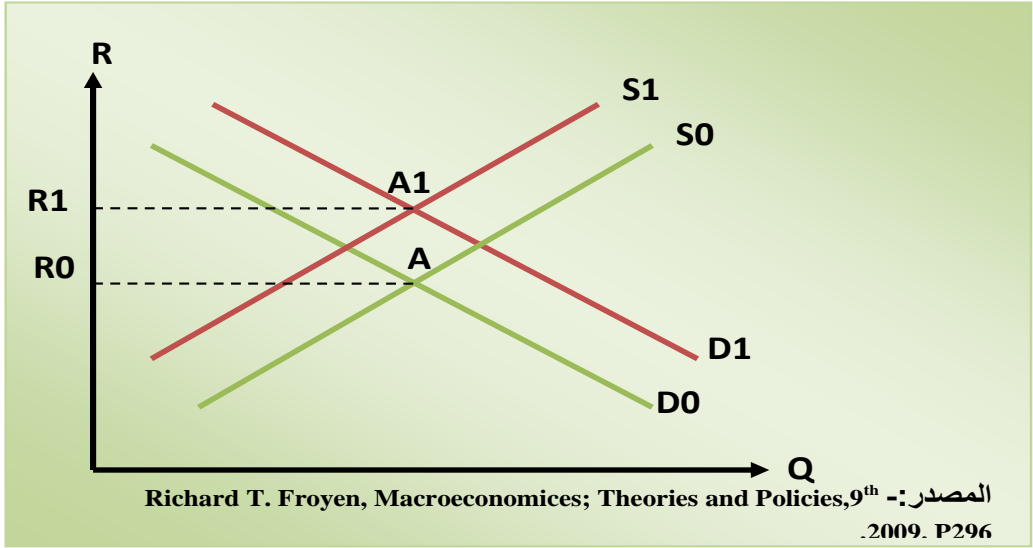
إنَّ زيادة عرض النقد يمكن ان تؤدي الى انخفاض سعر الفائدة المحلي وارتفاع الاسعار المحلية والدخل المحلي، مما يضعف القدرة التنافسية للسلع المحلية في السوق الدولية وبذلك يرتفع الطلب على السلع المستوردة والاصول الاجنبية التي تصبح اقل سعراً من السلع والاصول المحلية، اي سوف يتحول المستثمرون المحليون نحو الاستثمار في الاصول الاجنبية كونها ذات فائدة اعلى، كما تمثل الزيادة في الطلب على السلع المستوردة والاصول الاجنبية زيادة في الطلب على العملة الاجنبية كما في الشكل (٣) فينتقل منحنى الطلب من D0 الى D1 حيث ان انخفاض اسعار الفائدة تؤدي الى عزوف المستثمرين الاجانب عن الاستثمار في اصول هذه البلاد نتيجة لانخفاض فوائدها، وان ارتفاع الاسعار سيخفض الطلب على صادراتها، وهذا يعني انتقال عرض العملة الاجنبية من S0 الى S1 حيث ان هذه الزيادة في الطلب على العملة الاجنبية مع انخفاض عرضها

^{٤٠} - موردخاي كريانين، مصدر سابق، ص ٢٢ - ٢٣.

تحليل العلاقة بين الضرائب الجمركية واسعار الصرف في العراق باستعمال النموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

سوف يؤدي الى ارتفاع سعر الصرف الاجنبي من R0 الى R1 وانتقال نقطة التوازن من A الى A1 وكالتالي^(٤١):-

شكل (٤) يبين اثر الزيادة في عرض النقد على سعر الصرف



ميزان المدفوعات

حالة الاختلال في ميزان المدفوعات ستؤثر حتما على سعر الصرف لكونه حلقة الوصل التي تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي ففي حال حدوث عجز في ميزان المدفوعات لبلد معين نتيجة لزيادة الاستيرادات على الصادرات فان ذلك يؤدي الى زيادة طلبه على العملات الاجنبية لسد ذلك العجز، وبالمقابل انخفاض طلب الاجانب على عملته المحلية وبالتالي تدهور سعر صرف العملة المحلية، وبالعكس في حالة حدوث فائض في ميزان المدفوعات^(٤٢).

المبحث الثاني: تحليل اقتصادي لاسعار الصرف والضرائب الكمركية

المطلب الأول: واقع سعر الصرف

يؤثر التغير في سعر الصرف في الاقتصاد المحلي عن طريق تأثيره في حجم التجارة والميزان التجاري، او عن طريق تأثيره في الاستثمار الخارجي وتدفقات رؤوس الاموال من و الى الخارج، فعند حدوث زيادة في معدلات الفائدة المحلية فانها تعمل على جذب رؤوس الاموال الى الداخل، وفي حال عدم ثبات سعر الصرف فان قيمة العملة المحلية سترتفع وتعيد ميزان المدفوعات الى التوازن، وفي حال ثبات سعر الصرف فان الزيادة غير المتوقعة في اسعار الفائدة ستؤدي الى تدفقات رأسمالية ومن ثم زيادة عرض النقد^(٤٣).

⁴¹- Richard T. Froyen, Macroeconomics; Theories and Policies, 9th, 2009, P296

^{٤٢} - صباح نوري عباس، اثر التضخم على سعر الصرف التوازني للدينار العراقي للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٥، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ١٧، ٢٠٠٨، ص ٦٥

^{٤٣} - سندس حميد موسى، البنوك المركزية والتوازن الاقتصادي، ط١، عمان، دار الايام، ٢٠١٨، ص ٦٢-٦٣

وارتبط الدينار العراقي بسعر صرف ثابت تقريباً مدة طويلة، إذ كان سعر الصرف للدولار الأمريكي يتخذ وسيطاً لتقييم الدينار العراقي يومياً مقابل العملات الأجنبية، لذا كان سعر صرف الدينار العراقي يتأثر تجاه العملات الأخرى بالنسبة نفسها لارتفاع وانخفاض الدولار تجاهه^(٤٤). إذ اتبع العراق نظام الصرف الثابت في الثمانينيات والتسعينيات وحتى حلول عام ٢٠٠٢، وبعد احداث عام ٢٠٠٣ اتبع العراق نظام الصرف المعموم المدار، كما اخذ البنك المركزي على عاتقه تأمين العرض من العملة الاجنبية بالشكل الذي يغطي حاجة الطلب المحلي على العملة الاجنبية وتسديد اقيام الاستيرادات من السلع والخدمات، فضلاً عن سحب الجزء الفائض من العملة المحلية للحفاظ على قيمتها وذلك يتم عن طريق مزادات العملة اي بيع العملة الاجنبية.

أولاً: تطور سعر الصرف للمدة ١٩٨٨-٢٠٠٢

يوضح جدول (١) سعر الصرف الرسمي والموازي للدينار العراقي اتجاه الدولار، إذ يبين بان سعر الصرف الرسمي في عام ١٩٨٨ كان يساوي (٠,٣١) دينار لكل دولار، واتسم سعر الصرف الرسمي بالثبات لغاية ٢٠٠٢ لان النظام المتبع في تلك المدة هو نظام الصرف الثابت. اما سعر الصرف الموازي كان يساوي (٢,٠٨) دينار لكل دولار عام ١٩٨٨، كما ارتفع سعر الصرف الموازي الى (٣,٠٦) دينار لكل دولار عام ١٩٨٩ بمعدل نمو سنوي (٤٧,١٪)، واستمر سعر الصرف الموازي بالارتفاع وبمعدلات نمو عالية خلال الاعوام من ١٩٩٠ الى ١٩٩٥ إذ بلغ سعر الصرف الموازي (١٦٧٤) ديناراً لكل دولار عام ١٩٩٥، بمعدل نمو سنوي بلغ (٢٦٥,٥٪) وهذا الارتفاع في سعر الصرف الموازي يعود الى الارتفاع الكبير في مستويات الاسعار في العراق نتيجة لفرض العقوبات الاقتصادية على العراق، اذ هناك علاقة طردية بين سعر الصرف و الاسعار، وقد شهد عام ١٩٩٦ انخفاض سعر الصرف الموازي الى (١١٧٠) ديناراً لكل دولار، بمعدل نمو سنوي سالب (٣٠,١١٪) وهذا التراجع جاء بعد توقيع مذكرة التفاهم بين العراق والامم المتحدة وانخفاض مستويات الاسعار.

عاودت اسعار الصرف الموازية الى الارتفاع من عام ١٩٩٧ الى عام ١٩٩٩ بمعدلات نمو موجبة متفاوتة وعلى الترتيب (٢٥,٧٪، ١٠,١٪، ٢١,٩٪)، اما في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ فحقق معدلات نمو سالبة كانت (٢,٢٨٪ و ٠,٥٥٪). وفي عام ٢٠٠٢ شهد سعر الصرف الموازي ارتفاعاً طفيفاً إذ بلغ (١٩٥٧) ديناراً لكل دولار بمعدل نمو سنوي (١,٤٥٪)، بعد ان انخفض في عام ٢٠٠١ الى (١٩٢٩) ديناراً لكل دولار. إذ بلغ معدل النمو المركب للمدة من ١٩٨٨-٢٠٠٢ لسعر الصرف الموازي (٥١,١٢٪) اما سعر الصرف الرسمي قد بقي ثابتاً كون النظام المتبع للصرف هو نظام الصرف الثابت ومن ثم فان النمو المركب سيكون (صفرًا).

جدول (١) تطور اسعار الصرف في العراق للمدة ١٩٨٨-٢٠١٧

السنة	سعر الصرف الرسمي	معدل النمو %	سعر الصرف الموازي	معدل النمو %	الفرق بين السعرين
-------	------------------	--------------	-------------------	--------------	-------------------

٤٤- حسن علي نجحت، إيمان عبد خضير، العلاقة بين الضغوط التضخمية وأسعار صرف الدولار في السوق العراقية للمدة (١٩٩٥-١٩٩٨)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد السابع، العدد ٢٤، ٢٠٠٠، ص ٣٤.

تحليل العلاقة بين الضرائب الجمركية واسعار الصرف في العراق باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

1.76		2.08		0.31	1988
2.74	47.1	3.06	0	0.31	1989
3.68	30.7	4	0	0.31	1990
9.68	150	10	0	0.31	1991
20.68	110	21	0	0.31	1992
73.68	252.4	74	0	0.31	1993
457.68	518.9	458	0	0.31	1994
1673.68	265.5	1674	0	0.31	1995
1169.68	-30.1	1170	0	0.31	1996
1470.68	25.7	1471	0	0.31	1997
1619.68	10.1	1620	0	0.31	1998
1974.68	21.9	1975	0	0.31	1999
1929.68	-2.3	1930	0	0.31	2000
1928.68	-0.05	1929	0	0.31	2001
1956.68	1.5	1957	0	0.31	2002
100	-1.07	1936	590633.6	1836	2003
0	-24.9	1453	-20.9	1453	2004
3	1.3	1472	1.1	1469	2005
8	0.2	1475	-0.1	1467	2006
12	-14.1	1267	-14.5	1255	2007
10	-5.05	1203	-4.9	1193	2008
12	-1.7	1182	-1.9	1170	2009
15	0.25	1185	0	1170	2010
26	0.9	1196	0	1170	2011
67	3.09	1233	-0.3	1166	2012
66	-0.08	1232	0	1166	2013
48	-1.5	1214	0	1166	2014
80	2.7	1247	0.08	1167	2015
93	2.2	1275	1.3	1182	2016
75	-1.3	1259	0.16	1184	2017

51.12%	0%	معدل النمو المركب للمدة من ٢٠٠٢-١٩٨٨
2.8-%	2.9-%	معدل النمو المركب للمدة من ٢٠١٧-٢٠٠٣
23.5%	31.3%	معدل النمو المركب للمدة من ٢٠١٧-١٩٨٨

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على
- التقارير والنشرات التي تصدر من البنك المركزي لسنوات متفرقة

ثانياً: تطور سعر الصرف للمدة ٢٠١٧-٢٠٠٣

شهد عام ٢٠٠٣ ارتفاع سعر الصرف الرسمي إذ بلغ (١٨٣٦) ديناراً لكل دولار وقد حقق أعلى معدل نمو سنوي خلال مدة الدراسة بلغ (٥٩٠.٦٣٣,٦٪). وهذا الارتفاع جاء نتيجة إعادة تقييم سعر صرف الدينار العراقي بعد حرب الخليج الثالثة، أما سعر الصرف الموازي فقد انخفض الى (١٩٣٦) ديناراً لكل دولار بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (١,١)٪. كما شهد عام ٢٠٠٤ انخفاضاً في كل من سعر الصرف الرسمي و الموازي إذ بلغ كلاهما (١٤٥٣) دينار لكل دولار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (٢٠,٩)٪، (٢٤,٩)٪ على الترتيب، أما في عام ٢٠٠٥ فحقق السعر الرسمي والموازي نمواً موجباً بلغ (١,١)٪، (١,٣)٪ على الترتيب، تراجع سعر الصرف الرسمي عام ٢٠٠٦ الى (١٤٦٧) دينار لكل دولار بمعدل نمو سنوي سالب (٠,١)٪ واستمر بالتراجع حتى عام ٢٠٠٩ إذ بلغ (١١٧٠) ديناراً لكل دولار وحققت نمواً سالباً مقداره (١,٩)٪، في حين حقق سعر الصرف الموازي ارتفاعاً طفيفاً في عام ٢٠٠٦ بلغ (١٤٧٥) ديناراً لكل دولار بمعدل نمو سنوي موجب مقداره (٠,٢)٪، وبعد ذلك شهد سعر الصرف الموازي انخفاضاً حتى عام ٢٠٠٩ إذ بلغ (١١٨٢) دينار لكل دولار وبمعدلات نمو سالبة (١٤,١)٪، (٥,٥)٪ و (١,٧)٪ على الترتيب، وهذا التراجع في اسعار الصرف نتيجة سعي البنك المركزي لتحسين قيمة العملة المحلية عن طريق مزاد العملة الاجنبية وتوفير العرض المناسب من الدولار من اجل المحافظة على الاستقرار الاقتصادي^(٤٥).

أما في العامين (٢٠١٠، ٢٠١١) فقد بقي سعر الصرف الرسمي ثابتاً و بلغ (١١٧٠) ديناراً لكل دولار، كما ارتفع سعر الصرف الموازي على الترتيب الى (١١٨٥، ١١٩٦) دينار لكل دولار بمعدل نمو سنوي موجب بلغ على الترتيب (٠,٢٥)٪، (٠,٩)٪، أما عام ٢٠١٢ فقد انخفض سعر الصرف الرسمي الى (١١٦٦) دينار لكل دولار، وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (٠,٣)٪، أما سعر الصرف الموازي فقد حقق نمواً موجباً عام ٢٠١٢ بلغ (٣,٠٩)٪. وفي العامين ٢٠١٣ و ٢٠١٤ شهد سعر الصرف الرسمي استقراراً بسبب سعي البنك المركزي لتحسين قيمة الدينار العراقي، أما سعر الصرف الموازي فقد انخفض الى (١٢٣٢، ١٢١٤) دينار لكل دولار وحققت نمواً سنوياً سالباً بلغ (٠,٠٨)٪، (١,٥)٪ على الترتيب. ويعزى ذلك الى قيام البنك المركزي

^{٤٥}- عبد الحسين جليل الغالبي و ليلى بديوي، العلاقة التبادلية بين الصدمات النقدية وسعر الصرف في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٩، العدد ٢٨، ٢٠١٣، ص ٢٢٨.

تحليل العلاقة بين الضرائب الجمركية واسعار الصرف في العراق باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

العراقي بفرض قيود جديدة على المصارف كرد فعل للمخاوف بشأن غسل الاموال والتدفقات الخارجية غير القانونية للنقد الاجنبي والمرتبطة بزيادة الطلب على العملة الاجنبية^(٤٦) ارتفع سعر الـ صرف الرسمي الى (١١٦٧) ديناراً لكل دولار في عام ٢٠١٥ وبمعدل نمو سنوي بلغ (٠,٠٨٪)، واستمر بالارتفاع حتى عام ٢٠١٧ اذ بلغ (١١٨٤) دينار لكل دولار بمعدل نمو بلغ (٠,١٦٪)، في حين حقق سعر الصرف الموازي نمو بمقدار (٢,٢٧٪، ٢,٢٪) في العامين ٢٠١٥ و ٢٠١٦ اما في العام ٢٠١٧ فقد انخفض سعر الصرف الموازي الى (١٢٥٩) ديناراً لكل دولار بمعدل نمو سالب (١,٣-٪) بعد ان حقق ارتفاعا في العام السابق بلغ (١٢٧٥) ديناراً لكل دولار، كما بلغ معدل النمو المركب لسعر الصرف الرسمي للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٧ (٢,٩-٪) وبلغ معدل النمو المركب للسعر الموازي للمدة نفسها (٢,٨-٪)، وقد سجل سعر الصرف الرسمي نموا مركبا للمدة ١٩٨٨-٢٠١٧ (٣١,٣٪) اما السعر الموازي بلغ (٢٣,٥٪).

المطلب الثاني: واقع الضرائب الجمركية

تمثل الايرادات المتأتية من الضرائب الجمركية - صيلة وفيرة تمد اقتصاد الدولة باليرادات اللازمة لتسيير وتمويل نفقاته، وان ما حصل في الاقتصاد العراقي من عملية التحرير التجاري والاكتفاء بفرض ضريبة موحدة (ضريبة الاعمار بنسبة ٥٪) على السلع الواردة، جعل السوق العراقية عرضة لعملية الاغراق السلعي، ما ادى الى تراجع اداء الانشطة الاقتصادية وتردي الانتاج الزراعي وتعطيل المصانع وتزايد معدلات البطالة، وهذه الاجراءات ادت الى تهميش الدور المالي لهذه الضريبة، وادرك القائمون على رسم السياسة الاقتصادية للبلد انه لايمكن لبلد نامي مثل العراق ان ينجز عملية التنمية الاقتصادية واسواقه مفتوحة على مصراعيها لمختلف انواع السلع ومن مناشئ مختلفه وجودة متنوعه، لذا صدر قانون التعريف الجمركية رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٠، وهو خطوة تصحيح في مسار السياسات الاقتصادية، وحالة مماثلة لما موجود في دول العالم لمثل هذا التشريع^(٤٧).

أولاً: تطور الايرادات الجمركية للمدة ١٩٨٨-٢٠٠٢

انعكست الاوضاع السياسية والاقتصادية التي شهدتها العراق على حصيللة ايرادات الضرائب الجمركية، فنتيجة حرب الخليج الاولى والثانية، وفرض العقوبات الاقتصادية على العراق اثرت كثيراً على حصيللة الايرادات الجمركية، إذ بلغت قيمة الضرائب الجمركية في العراق (٣٢١,٥) مليون دينار عام ١٩٨٨، وتراجعت عام ١٩٨٩ الى (٣٠٦,٢) مليون دينار، بمعدل نمو سنوي سالب (٤,٨-٪)، اما معدل النمو بالاسعار الثابتة كان سالباً ايضاً (١٠,٤-٪)، كما انخفضت نسبة مساهمتها الى الايرادات العامة من (٣,٩٪) الى (٣,٤٪)، واستمر هذه الانخفاض حتى ١٩٩٣ إذ بلغت قيمة الضرائب الجمركية (٥٣) مليون دينار، بمعدل نمو سنوي سالب (١,٩-٪)، وبالاسعار الثابتة بلغ معدل النمو (٦٧,٩-٪)، وكانت مساهمة الايرادات الجمركية (٠,٦٪) من الايرادات العامة، وهذا التراجع بسبب توقف حركة التجارة بسبب العقوبات الاقتصادية.

^{٤٦} - البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠١٤، ص ٤٠.

^{٤٧} - منتظر فاضل البطاط، محمد جواد جمعة، الاثار المالية للضرائب الجمركية في الاقتصاد العراقي، كلية الادارة والاقتصاد جامعة البصرة،

مجلة الخليج العربي، المجلد ٤٤، العدد ٤، ٢٠١٦، ص ٨-٩.

ثم ارتفعت الضرائب الجمركية مرة اخرى عام ١٩٩٤ إذ بلغت (١١٧) مليون دينار، بمعدل نمو سنوي بلغ (١٢,٨%) اما بالاسعار الثابتة فقد بلغ (٦٢,٩-%)، واستمر هذا الارتفاع خلال عام ١٩٩٥-٢٠٠٢ إذ بلغت قيمة الضرائب الجمركية بالاسعار الجارية (٢٦٠١٣٩) مليون دينار، وشهدت هذه المدة معدلات نمو موجبة لكن تنازلية وبشكل تدريجي حتى بلغ معدل النمو عام ٢٠٠٢ (١٣,٧٪) اما بالاسعار الثابتة فقد كان سالبا (٤,٨-%)، وكانت نسبة مساهمتها (١٤٪) من الإيرادات العامة، على الرغم من حدوث زيادات في قيمة الضرائب الجمركية خلال المدة ١٩٩٤-٢٠٠٢ الا انها بقيت تشكل نسب متواضعة من الإيرادات العامة، وكان معدل النمو المركب للمدة ١٩٨٨-٢٠٠٢ (٥,٥٥٪)، وهذا التراجع في قيمة الضرائب الجمركية يعود لعدة اسباب منها قلة الاستيرادات بسبب استمرار العقوبات الاقتصادية، ومنها ضعف الجهاز الاداري في المنافذ الحدودية.

جدول (٢) تطور الإيرادات الجمركية للمدة ١٩٨٨ - ٢٠١٧ (مليون دينار).

السنوات	الإيرادات الجمركية بالاسعار الجارية	معدل النمو %	الإيرادات الجمركية بالاسعار الثابتة ١٠٠=١٩٨٨	معدل النمو %	نسبة الإيرادات الجمركية إلى الإيرادات العامة %	معدل النمو %
1988	321.5		321.5		3.9	
1989	306.2	-4.8	288.1	-10.4	3.4	-12.8
1990	241	-21.3	149.5	-48.1	2.8	-17.6
1991	112	-53.5	24.2	-83.8	2.6	-7.1
1992	54	-51.8	6.3	-73.9	1.1	-57.7
1993	53	-1.9	2.02	-67.9	0.6	-45.5
1994	117	120.8	0.75	-62.9	0.5	-16.6
1995	2015	1622.2	2.9	286.7	1.9	280
1996	13369	563.5	22.7	682.7	7.5	294.7
1997	39927	198.7	54.9	141.9	9.7	29.3
1998	73869	85.0	88.6	61.4	14.2	46.4
1999	121897	65.0	129.9	46.6	16.9	19.0
2000	174205	42.9	176.9	36.2	15.4	-8.8
2001	228863	31.4	199.7	12.9	17.8	15.6
2002	260139	13.7	190.2	-4.8	14.0	-21.3
2003	223.7	-99.9	0.12	-99.9	0.01	-99.9
2004	81020	36118.1	35.2	29233.3	0.2	1900
2005	118176	45.9	37.5	6.5	0.3	50
2006	219032	85.3	45.3	20.8	0.4	33.3
2007	229076	4.6	36.2	-20.0	0.4	0
2008	376539	64.4	58.02	60.3	0.5	25
2009	590688	56.9	93.7	61.5	1.1	120
2010	507341	-14.1	78.5	-16.2	0.7	-36.3
2011	373943	-26.3	54.8	-30.2	0.3	-57.1
2012	480850	28.6	66.4	21.2	0.4	33.3

تحليل العلاقة بين الضرائب الجمركية واسعار الصرف في العراق باستعمال النموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

25	0.5	10.7	73.5	12.6	541633	2013
0	0.5	-11.6	65.0	-9.6	489500	2014
20	0.6	-20.1	51.9	-19.0	396400	2015
100	1.2	58.5	82.4	59.5	632380	2016
91.7	2.3	178.5	229.5	179.02	1764507	2017
8.8	7.4	-3.4		55.5		معدل النمو المركب للمدة (٢٠٠٢-١٩٨٨)
43.1	0.6	64.6		80.8		معدل النمو المركب للمدة (٢٠١٧-٢٠٠٣)
-1.7	4.05	-1.1		32.8		معدل النمو المركب للمدة (٢٠١٧-١٩٨٨)

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على

- التقارير والنشرات التي تصدر من البنك المركزي ووزارة التخطيط ووزارة المالية لسنوات متفرقة.

ثانياً: تطور الإيرادات الجمركية للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٧

شهدت قيمة الضرائب الجمركية انخفاضاً عام ٢٠٠٣ إذ بلغت (٢٢٣,٧) مليون دينار بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (٩٩,٩-%) وهذا التراجع حدث بسبب الانفلات الأمني بعد احتلال العراق وفتح الحدود امام حركة التجارة بدون قيود^(٤٨). ارتفعت قيمة الضرائب الجمركية عام ٢٠٠٤ لتصل الى (٨١٠,٢٠) مليون دينار إذ سجلت خلال هذه السنة اعلى معدل نمو بلغ (٣٦١,١٨,١٥٪) اما بالاسعار الثابتة فقد بلغ معدل النمو (٢٩٢٣٣,٣٪)، وكانت نسبة مساهمتها (٠,٢٪) من الإيرادات العامة واستمرت هذه الزيادة في الضرائب الجمركية حتى ٢٠٠٩ إذ بلغت (٥٩٠,٦٨٨) مليون دينار، بمعدل نمو سنوي بلغ (٥٦,٩٪) وبالاسعار الثابتة بلغ معدل النمو (٦١,٥٪) مع تحسن الوضع الأمني والاقتصادي في العراق.

وقد تراجعت الضرائب الجمركية خلال العامين (٢٠١٠-٢٠١١) إذ سجلت معدلات نمو سنوية سالبة بلغت على الترتيب (١٤,١-% - ٢٦,٣-%)، اما بالاسعار الثابتة فقد كان معدل النمو سالبا ايضا (١٦,٢-% - ٣٠,٢-%) مع انخفاض نسبة مساهمتها من (٠,٧٪) الى (٠,٣٪) وسبب التراجع هو ضعف الاداء في المنافذ الحدودية وضعف السيطرة عليها بسبب حالات عدم الاستقرار الأمني بين مدة واخرى في بعض المنافذ فضلا عن حالات التهرب الضريبي والفساد المالي والاداري وضعف الرقابة.

شهدت الاعوام ٢٠١٢-٢٠١٣ ارتفاع الضرائب الجمركية وبمعدلات نمو متفاوتة، لكنها تراجعت عام ٢٠١٤ وكذلك عام ٢٠١٥ إذ بلغت (٣٩٦٤٠٠) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (١٩-%) اما معدل النمو بالاسعار الثابتة فقد بلغ (٢٠,١-%)، وكانت نسبة المساهمة (٠,٦٪) من الإيرادات العامة، وهذا التراجع في قيمة الضرائب ناتج عن تراجع الاستيرادات. كما عاودت الضرائب الجمركية الى الارتفاع خلال العامين ٢٠١٦ و ٢٠١٧ إذ بلغت (٦٣٢٣٨٠, ١٧٦٤٥٠٧) مليون دينار على الترتيب، بمعدلات نمو سنوية (٥٩,٥٪، ١٧٩,٠٢٪)، وحققته نسبة مساهمة على الترتيب (١,٢٪، ٢,٣٪) من الإيرادات العامة، وقد بلغ معدل النمو المركب للمدة ٢٠١٧-٢٠٠٣ (٨٠,٨٪) في حين بلغ معدل النمو المركب لمدة الدراسة (٣٢,٨٪).

^{٤٨}- حيدر مجيد الفتلاوي معوقات فرض الضرائب الجمركية على نشاطات التجارة الالكترونية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة الكوفة، المجلد ٩، العدد ٢٩، ٢٠١٣، ص ٥٣.

المبحث الثالث: تقدير العلاقة بين الضرائب الجمركية وسعر الصرف باستعمال انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

تعد منهجية ARDL منهجية حديثة تم تطويرها من لدن (Pesaran عام ١٩٩٧، Shinand and Sun عام ١٩٩٨، وتم تطويره من لدن بيساران وآخرون في عام ٢٠٠١)، ويتميز هذا النموذج انه لا يشترط ان تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها، ويرى Pesaran ان اختبار الحدود في اطار ARDL يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية، ما اذا كانت مستقرة عند مستوياتها $I(0)$ او متكاملة من الدرجة الاولى $I(1)$ او خليط من الاثنين، والشرط الوحيد لتطبيق هذا النموذج هو ان لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية $I(2)$ ، كما ان النموذج ARDL ياخذ عدداً كافياً من مدد التخلف الزمني للحصول على افضل مجموعة من البيانات من النموذج الاطار العام، وتعد معلماته المقدره في المدى القصير والطويل أكثر اتساقاً من تلك التي في الطرائق الاخرى مثل جرانجر ١٩٨٧، طريقة جوهانسن ١٩٨٨^(٤٩)، لذا يعد النموذج ARDL أكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدمة في هذا البحث والبالغة ٣٠ مشاهدة للمدة ١٩٨٨-٢٠١٧.

أولاً: توصيف متغيرات الانموذج القياسي

توجد عدة عوامل تؤثر في الضرائب الجمركية الى جانب سعر الصرف سنتطرق اليها في التحليل القياسي ومن اهمها (الاستيرادات M، عرض النقد الواسع MS2، الناتج المحلي الاجمالي Gdp، الرقم القياسي لاسعار المستهلك Cpi) وهي من الموضوعات المهمة التي يكون اثرها واضح في الاقعة صاد العراقي، ولا بد من تحديد وقياس أثر هذه المتغيرات في الضرائب الجمركية خلال مدة الدراسة (١٩٨٨-٢٠١٧)، ويتم ذلك عن طريق الاستعانة بالقياس الاقتصادي الذي يعد من الأساليب الكمية المميزة في هذا المجال، إذ أنها تتسم بالسهولة والإمكانية العالية في تحديد طبيعة المتغيرات التي يتم إدخالها أو استبعادها من النماذج، ويمكن توصيف هذه المتغيرات كما يأتي:-

١. المتغير التابع (المعتمد)

يشمل النموذج متغير تابع واحد هو الضرائب الجمركية (Tc)

٢. المتغيرات المستقلة

- أ. سعر الصرف الرسمي (EXN)
- ب. الاستيرادات بالاسعار الثابتة (M)
- ج. عرض النقد الواسع (MS2)
- د. الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة (Gdp)
- هـ. الرقم القياسي لاسعار المستهلك (Cpi)

٤٩- حماني محمد دريوش، ناصور عبد القادر، دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباينة، جامعة سطيف كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، الجزائر، ٢٠١٤، ص ١٧.

تحليل العلاقة بين الضرائب الجمركية واسعار الصرف في العراق باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

٣. المتغير العشوائي (U_t)

يتضمن المتغير العشوائي المتغيرات التي يصعب قياسها كالعادات والتقاليد وطبيعة السلوك، وقد يضم بعض المتغيرات الحقيقية أو المالية والنقدية إضافة إلى التدفقات المالية والدولية التي تعذر احتسابها، فمن المحتمل عدم توفر البيانات الكافية عنها ولصعوبة قياسها كميًا.

ثانياً: تقدير العلاقة بين الضرائب الجمركية وسعر الصرف

١. اختبار استقرارية المتغيرات

سنقوم باختبار استقرارية متغيرات الدراسة باستعمال برنامج Eviews.10 واجراء اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) من اجل معرفة هل ان المتغيرات مستقرة ام غير مستقرة اي تحتوي على جذر الوحدة مع تحديد رتبة التكامل، وبعد اجراء الاختبار للمتغيرات حصلنا على المخرجات الموضحة بالجدول (٣):-

جدول (٣) اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة

المتغير	رتبة التكامل	المستوى			الفرق الاول		
		A	B	Non	A	B	Non
Tc	I(0)	-2.98*	-2.51	-2.19*			
Exn	I(1)	-1.48	-2.42	-0.62	-6.32*	-6.20*	-6.32*
Ms	I(0)	-2.64**	-4.44*	-2.30*			
M	I(0)	-1.52	-3.45**	-0.90			
GDP	I(0)	0.29	-2.50	1.97*			
Cpi	I(1)	-0.72	-2.57	0.24	-3.18*	-3.11	-2.01*

a تعني الانحدار يحتوي على قاطع فقط

b تعني الانحدار يحتوي على قاطع واتجاه عام

non تعني الانحدار لا يحتوي على قاطع ولا اتجاه عام

* تعني معنوي عند مستوى معنوية ٥٪

** تعني معنوي عند مستوى معنوية ١٠٪

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.10

نلاحظ من الجدول (٣) ان بعض السلاسل الزمنية كانت مستقرة على المستوى (Level) سواء بوجود قاطع ام بوجود قاطع واتجاه عام اي انها خالية من جذر الوحدة ولا تحتوي على الانحدار الزائف وهذه المتغيرات هي (Df, Tc) عند مستوى معنوية ٥٪ و ١٠٪ وستكون متكاملة من الدرجة I(0)، في حين كان سعر ال صرف الرسمي (Exn) غير مستقر لذلك تم اجراء الاختبار بعد اخذ الفروق الاولى (First - difference) للسلاسل الاصلية وتبين انها استقرت عند مستوى ٥٪ و ١٠٪ وستكون متكاملة من الدرجة I(1) سواء بوجود قاطع ام قاطع واتجاه عام.

٢. تقدير دالة الضرائب الكمركية

بعد اجراء عملية تقدير دالة الضرائب الكمركية وفق منهج ARDL وبفترات ابطاء (٢) > صلنا على النتائج الموضحة بالجدول (٤).

جدول (٤) نتائج انموذج ARDL لدالة الضرائب الكمركية

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
TC(-1)	0.995373	0.208007	4.785296	0.0004
TC(-2)	-0.515746	0.195380	-2.639712	0.0204
M	0.012174	0.004892	2.488402	0.0272
M(-1)	-0.024773	0.004944	-5.010952	0.0002
EXN	-0.127963	0.028037	-4.563987	0.0005
EXN(-1)	0.218847	0.045119	4.850444	0.0003
EXN(-2)	0.065740	0.025319	2.596431	0.0222
MS	2.22E-06	1.11E-06	2.003602	0.0664
MS(-1)	-1.62E-06	1.16E-06	-1.401490	0.1845
GDP	0.002438	0.001112	2.192424	0.0471
GDP(-1)	0.001369	0.001176	1.164060	0.2653
GDP(-2)	0.002311	0.001156	1.999168	0.0669
CPI	-0.000505	0.000112	-4.486511	0.0006
C	-49.67327	23.31197	-2.130805	0.0528
@TREND	-4.152399	5.473645	-0.758617	0.4616
R-squared	0.964976	Adjusted R-squared		0.927257
F-statistic	25.58373	Durbin-Watson stat		2.164408

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

يوضح الجدول (٤) نتائج اختبار ARDL حيث نلاحظ ان القدرة التفسيرية للانموذج المقدر R^2 كانت (٩٦٪) اي المتغيرات المستقلة الداخلة في الانموذج تفسر (٩٦٪) من التغيرات بالمتغير التابع والمتبقي يعود الى متغيرات اخرى غير داخلة في الانموذج، اذ كانت قيمة F المحسوبة (٢٥,٥٨) وهي معنوية عند مستوى ٥٪ اي ان الانموذج المقدر معنوي.

تم اجراء اختبار الحدود (Bounds.Test) لدالة الضرائب الكمركية من اجل اختبار وجود علاقة تكامل مشترك اي وجود علاقة توازنية طويلة الاجل، وتم الحصول على النتائج الموضحة بالجدول (٥).

جدول (٥) اختبار الحدود (Bounds Test) للانموذج المقدر لدالة الضرائب الكمركية

Test Stat.	Value	K
F- Stat	14.72189	5
Signi.	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.75	3.79
5%	3.12	4.25

تحليل العلاقة بين الضرائب الجمركية واسعار الصرف في العراق باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

2.5%	3.49	4.67
1%	3.93	5.23

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10 من الجدول (٥) نلاحظ ان قيمة F المحتسبة بلغت (١٤,٧٢) وهي اكبر من القيمة الجدولية العظمى البالغة (٤,٢٥) وكانت القيمة الجدولية الصغرى (٣,١٢) عند مستوى معنوية ٥٪ وعليه سنرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنية طويلة الاجل. نتقل الى اختبار النموذج المقدر والتأكد من خلوه من الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين وبعد اجراء الاختبارات حصلنا على النتائج الموضحة بالجدولين (٦).

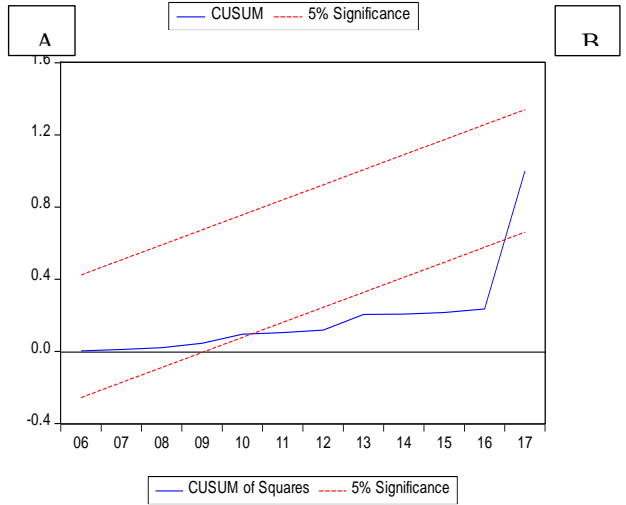
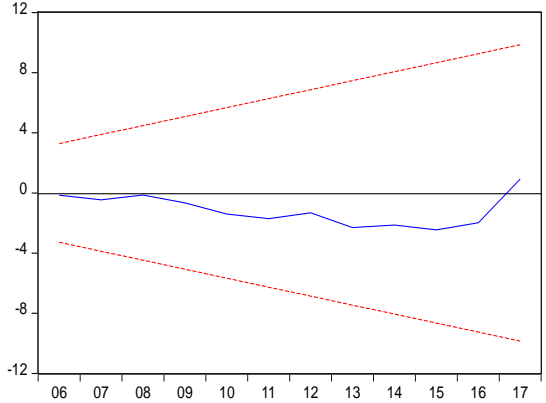
جدول (٦) اختبار الارتباط التسلسلي وعدم تجانس التباين لدالة الضرائب الكمركية

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	1.013715	Prop. F	0.3944
Obs*R-squared	4.357578	Prob. Chi-Square	0.1132
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	2,371955	Prob. F	0.0643
Obs*R-squared	20.12247	Prob. Chi-Square	0.1263
Scaled explained SS	4.052739	Prob. Chi-Square	0.9951

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10 الجدول (٦) يبين ان النموذج المقدر خالي من الارتباط التسلسلي اذ ان قيمة اختبار F و Chi-Square غير معنوية عند مستوى ٥٪ اي سنقبل فرضية العدم اي عدم وجود الارتباط التسلسلي وكذلك خالو النموذج من مشكلة عدم تجانس التباين لان المؤشرات الاحصائية كانت غير معنوية ايضا اي قبول فرضية العدم.

ولاختبار استقرارية النموذج المقدر يمكن الاستعانة باختبار (CUSUM, CUSUM Squares) الموضحة بالشكل (٤) ومن الجزء A نلاحظ ان المجموع التراكمي للبواقي داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية ٥٪ وهذا يدل على استقرارية المعلمات المقدره، في حين الجزء B يوضح المجموع التراكمي لمربعات البواقي كان خارج حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية ٥٪ وذلك يدل على عدم استقرارية المتغيرات الداخلة في النموذج في الاجل الطويل.

شكل (٤) استقرارية النموذج المقدر لدالة الضرائب الكمركية



المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 10 Eviews. و بعد اختبار الانموذج المقدر و التأكد من خلو الانموذج المقدر من المشاكل القياسية سنقوم بتقدير انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل وتم الحصول على النتائج الموضحة بالجدول بالجدول (٧).
جدول (٧) نتائج انموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل لدالة الضرائب الكمركية

الاجل القصير				
Variable	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
C	-49.67327	7.547591	-6.581341	0.0000
@TREND	-4.152399	0.710211	-5.846713	0.0001
D(TC(-1))	0.515746	0.088644	5.818193	0.0001
D(M)	0.012174	0.002461	4.947545	0.0003
D(EXN)	-0.127963	0.017263	-7.412561	0.0000
D(EXN(-1))	-0.065740	0.015787	-4.164092	0.0011
D(MS)	2.22E-06	7.89E-07	2.807750	0.0148

تحليل العلاقة بين الضرائب الجمركية واسعار الصرف في العراق باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

D(GDP)	0.002438	0.000712	3.422742	0.0045
D(GDP(-1))	-0.002311	0.000666	-3.468917	0.0042
CoIntEq(-1)*	-0.520373	0.047054	-11.05916	0.0000
الاجل الطويل				
Variable	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
M	-0.024212	0.014527	-1.666695	0.1195
EXN	0.300985	0.138998	2.165396	0.0495
MS	1.14E-06	1.78E-06	0.639380	0.5337
GDP	0.011757	0.001988	5.913947	0.0001
CPI	-0.000970	0.000371	-2.615707	0.0214
EC = TR - (-0.0242*M + 0.3010*EXN + 0.0000*MS + 0.0118*GDP - 0.0010*CPI)				

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 10

من الجدول (٧) نلاحظ انه في الاجل القصر وعن طريق اختبار t كانت جميع المعلمات للسنة الحالية وللسنة سابقة معنوية عند مستوى 5%، كذلك نلاحظ ان العلاقة بين الضرائب الجمركية للسنة سابقة والضرائب الجمركية للسنة الحالية علاقة طردية اي ان زيادة الضرائب الجمركية للسنة سابقة بوحدة واحدة سيؤدي الى زيادة الايرادات الجمركية بمقدار (٠,٥١) وحدة وهذا مطابق لمضمون النظرية، اما الاستيرادات (m) فعند زيادتها بمقدار وحدة واحدة تؤدي الى زيادة الضرائب الجمركية بمقدار (٠,١٢) وهو ايضا مطابق لمفهوم النظرية الاقتصادية.

اما علاقة الناتج المحلي الاجمالي (Gdp) بالضرائب الجمركية كانت طردية، وعرض النقد الواسع (MS2) يرتبط ايضا بعلاقة طردية مع (TC) وهذا مخالف لمضمون النظرية الاقتصادية، لان زيادة عرض النقد سيخفض سعر الصرف ويجعل السلع والخدمات في الداخل ارخص نسبيا من مثيلاتها في الخارج فيتحوّل الطلب نحو السلع والخدمات المحلية مما يؤدي الى انخفاض الاستيرادات والتي تمثل الوعاء الضريبي للضرائب الجمركية. لكن في العراق فان اي زيادة في (MS2) لا تؤثر على سعر الصرف كونه مدار من قبل الدولة، حيث سيصب تأثيرها على زيادة القاعدة النقدية وارتفاع مستويات الطلب الكلي ومع ضعف الجهاز الانتاجي المحلي سوف تزداد الاستيرادات والضرائب الكمركية. اما علاقة سعر الصرف بالضرائب الجمركية كانت عكسية وهذا مطابق لمضمون النظرية الاقتصادية لان ارتفاع سعر الصرف المحلي سيجعل الاستيرادات اقل من وجه نظر المستهلك المحلي، ويتجه المستهلك لشراء المنتج المحلي مما يؤدي الى انخفاض الضرائب الجمركية بسبب انخفاض وعائها (الاستيرادات)، لكن في العراق حتى اذا ارتفع سعر الصرف فان الاستيرادات لا تنخفض، بسبب ضعف الجهاز الانتاجي المحلي، ومن ثم يستمر المستهلك بالاعتماد على شراء السلع المستوردة حتى وان ارتفع ثمنها مما يعني زيادة الضرائب الجمركية، اما معلمة تصحيح الخطأ فقد بلغت (-٠,٥٢) وهي ايضا معنوية عند مستوى ٥٪. وهنا سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة اي وجود علاقة توازنية طويلة الاجل اي ان (٥٢٪) من الانحراف يتم تصحيحه في المدة نفسها.

اما في الاجل الطويل فنلاحظ من الجدول ان معلمة (M, MS_2) لم تكن معنوية، في حين كانت معلمة (EXN, GDP, CPI) معنوية عند مستوى ٥٪، ونلاحظ ان العلاقة بين سعر الـ مصرف والضرائب الجمركية كانت طردية وهذا يتفق مع واقع العراق ومخالف لمضمون النظرية، وكذلك يرتبط (GDP) بعلاقة طردية مع الضرائب الجمركية اي ان زيادة الناتج يؤدي الى زيادة الضرائب الجمركية بسبب زيادة وعائها وهذا يتفق مع مضمون النظرية الاقتصادية. اما الرقم القياسي لاسعار المستهلك (CPI) فيرتبط بعلاقة عكسية مع الضرائب الجمركية.

خلاصة ما تقدم:-

نستنتج من تحليل دالة الضرائب الجمركية ان جميع المعلمات معنوية عند مستوى ٥٪ في الاجل القصير، وكانت معلمة (GDP, MS_2, M) ذات علاقة طردية مع الضرائب الجمركية، إلا ان (GDP) لا يتفق مع منطوق النظرية الاقتصادية، لكن تتفق العلاقة الطردية في البلدان المتبعة لنظام الـ مصرف الثابت او المدار من قبل الدولة (شبه ثابت)، لان اي زيادة في الناتج والدخل في ظل ضعف الجهاز الانتاجي ستؤدي الى زيادة الاستيرادات وبالتالي زيادة الضرائب الجمركية، اما سعر الصرف (EXN) و $(GDP_{(-1)})$ يرتبطان بعلاقة عكسية مع الضرائب الجمركية. اما في الاجل الطويل لم تكن معلمة (M, MS_2) معنوية، وهذا يعكس ضعف دور هذه المتغيرات في الاجل الطويل من التأثير على الضرائب الجمركية، في حين كانت معلمة (EXN, GDP, CPI) معنوية عند مستوى ٥٪، حيث ان علاقة (EXN, GDP) بالضرائب الجمركية كانت علاقة طردية وهذا يتفق مع واقع العراق، اما الرقم القياسي لاسعار المستهلك (CPI) فيرتبط بعلاقة عكسية مع الضرائب الجمركية.

الاستنتاجات

١. على الرغم من اتساع حجم الاستيرادات التي تمثل الوعاء الضريبي للضرائب الجمركية، إلا انها لم تنعكس على حصيلة الايراد الكمركي، بسبب انخفاض نسبة الاستقطاع الضريبي، اذ بلغت النسبة ٥٪ على جميع السلع المستوردة وهو ما أدى الى خسارة مالية، وضياح لرافد مالي مهم، إذ بلغت نسبة مساهمة الضرائب الجمركية في الايرادات العامة ٠,٦٪ للمدة بعد عام ٢٠٠٣.
٢. استطاعت السلطة النقدية (البنك المركزي العراقي) المحافظة على قيمة العملة العراقية اذ تمكنت من تخفيض سعر الـ مصرف الرسمي عن طريق مزاد العملة والمحافظة عليه عند مستويات ثابتة تقريبا لاسيما في الاعوام الاخيرة إذ بلغت قيمة الدينار العراقي اتجاه الدولار (١١٨٤) ديناراً لكل دولار عام ٢٠١٧.
٣. يشير النموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الاجل لدالة الضرائب الى وجود علاقة توازنية قصيرة الاجل بين الضرائب الجمركية وسعر الـ مصرف فضلا عن العلاقة طويلة الاجل، كما تبين ان سرعة التكيف كانت كبيرة أي ان النسبة الاكبر من الانحراف يتم تعديله بسرعة تجاه القيمة التوازنية طويلة الاجل في السنة نفسها، فكانت سرعة التكيف في دالة الضرائب الجمركية (٥٢٪).

———— تحليل العلاقة بين الضرائب الجمركية واسعار الصرف في العراق باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)

التوصيات

١. تفعيل قانون الضريبة الجمركية لزيادة الايرادات الجمركية ورفد موازنة الدولة، على ان يتم اجراء تعديلات بنسب الضريبة المفروضة على السلع المستوردة وفق التطورات الاقتصادية للسلع المستوردة، مع وضع تعريف جمركية تصاعدي على سلع الاستهلاك غير الضرورية وعلى السلع الكمالية.
٢. من خلال رفع نسبة الضرائب الجمركية يمكن ان نحصل على نتيجتين الاولى زيادة انتاجية القطاعات الاخرى (الزراعة والصناعة والسياحة) وبالشكل المرغوب والاخرى حماية المنتج المحلي للقطاعات الزراعي وال صناعي، اذ يمكن توسيع العمل بالمبادرة الزراعية ودعم الفلاح من اجل النهوض بالقطاع الزراعي والاستغناء عن المنتج المستورد.
٣. عن طريق ما توصلنا اليه في الجانب القياسي من وجود علاقة طردية في الاجل الطويل بين سعر الصرف والضرائب الجمركية فيمكن للدولة ان تستخدم سعر الصرف لزيادة الضرائب الجمركية. وبذلك تحقق نتيجتين الاولى رفع قيمة العملة المحلية والاخرى زيادة الايرادات العامة ورفد موازنة الدولة فضلا عن تشجيع الانتاج المحلي.